

دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية – دراسة تحليلية

للتحديات التشريعية في النظام السعودي

إعداد الطالب/

بشاير عوض المالكي

٢٤٣٠٠٠٨٤٩

إشراف

أ.د. /

العام الدراسي:

2025

المحتويات

٣	مقدمه
٤	أهمية البحث:
٥	أهداف البحث:
٦	إشكالية البحث:
٦	أسئلة البحث:
٧	فرضيات البحث:
٩	أهمية البحث:
١٠	منهج البحث:
١١	التعريفات:
١٤	خلاصة بيان الدراسة:
١٥	الدراسات السابقة:
١٧	حدود الدراسة:
١٨	هيكل البحث:
٢٠	الإطار النظري:
٢٥	المراجع:

مقدمه

شهدت العقود الإلكترونية تحولًا جذريًا في بنية التعاملات التجارية الحديثة، إذ أصبحت من أبرز أدوات إنجاز الصفقات وتبادل السلع والخدمات على المستوى المحلي والدولي، ومع تسارع وتيرة التحول الرقمي عالميًا، أضحت العقود الإلكترونية ضرورة حتمية لتعزيز كفاءة العمليات التجارية، لما توفره من سرعة في إبرام الاتفاقيات، وتقليل للتكاليف، وتسهيل عمليات التفاوض والاتفاق، لا سيما في بيئة تجارية تعتمد على التواصل عبر الحدود والأسواق الرقمية.

و يتنامى الاعتماد على التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، بوتيرة متسارعة، مدفوعًا برؤية المملكة ٢٠٣٠ التي تسعى إلى خلق اقتصاد رقمي مزدهر ومتنوع. وقد أظهر تقرير صادر عن هيئة الاتصالات والفضاء والتقنية عام ٢٠٢٤ أن حجم التجارة الإلكترونية في المملكة تجاوز ١٠٠ مليار ريال سعودي، وهو ما يعكس تحولًا كبيرًا في أنماط الاستهلاك وبيئة الأعمال. ومع هذا التحول، برزت العقود الإلكترونية كوسيلة محورية لدعم هذه الطفرة الاقتصادية، مما استدعى تدخل المشرع السعودي لإصدار تشريعات حديثة تنظم هذا النوع من العقود، وتضمن تحقيق التوازن بين مصالح الأطراف المتعاقدة .

و على الرغم من هذا التقدم التشريعي، فإن تطبيق العقود الإلكترونية في السعودية لا يزال يواجه تحديات قانونية معقدة. من أبرز هذه التحديات مسألة إثبات العقود الإلكترونية وحجية التوقيعات الرقمية، إلى جانب قضايا حماية البيانات الشخصية ومكافحة الاحتيال الإلكتروني. إذ يتطلب نجاح العقد الإلكتروني أن يحظى بذات القوة القانونية للعقد التقليدي، مع مراعاة خصوصية البيئة الرقمية التي تتسم بالمرونة والانفتاح على مخاطر أكبر.

و تتمثل الإشكالية الرئيسية في أن العقود الإلكترونية - رغم تنظيمها قانونيًا - لا تزال تواجه عراقيل على مستوى التطبيق. فعلى سبيل المثال، قد يشكك أحد الأطراف في صحة العقد بسبب غياب التوقيع اليدوي أو صعوبة التأكد من هوية الطرف الآخر، وهو ما يستدعي تطوير آليات إثبات إلكترونية تتسم بالموثوقية والحماية. علاوة على ذلك، فإن اختلاف نماذج العقود الإلكترونية (كالعقود بالنقر، والعقود الآلية) يفرض على النظام القانوني السعودي التأقلم مع هذه الأشكال المتجددة لضمان سلامة التعاملات دون إحداث فراغ تشريعي.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى دراسة دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية من منظور قانوني تحليلي، مع التركيز على التحديات التشريعية في النظام السعودي. وسيتناول البحث تحليلًا مفصلاً للعقود الإلكترونية من حيث مفهومها وطبيعتها القانونية، إلى جانب مناقشة أبرز الإشكالات التشريعية التي تواجهها في المملكة. كما يسعى إلى تقديم حلول مقترحة تستند إلى المقارنات مع التشريعات الدولية، بهدف تعزيز الإطار القانوني السعودي بما يدعم تطور التجارة الإلكترونية ويواكب التحولات الرقمية المتسارعة.

وبذلك، يتوقع أن يساهم هذا البحث في إثراء النقاش الأكاديمي والعملي حول العقود الإلكترونية، من خلال تقديم رؤية تحليلية متعمقة تسلط الضوء على كيفية تجاوز العقوبات القانونية، بما يحقق التوازن بين كفاءة التعاملات التجارية وحماية الحقوق القانونية للأطراف المتعاقدة في البيئة الرقمية.

أهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث من خلال تسليط الضوء على دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية، وذلك بالنظر إلى تأثيرها الإيجابي على مختلف الجوانب الاقتصادية، فمن خلال هذه العقود، يتم

تقليل الوقت والجهد اللازمين لإبرام الاتفاقيات، مع تعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية، ما يؤدي إلى زيادة النشاط التجاري وتعزيز فرص النمو الاقتصادي.

إلى جانب ذلك، فإن الدراسة تكتسب أهمية خاصة في السياق السعودي، حيث تعمل المملكة وفق رؤية ٢٠٣٠ على تعزيز الاقتصاد الرقمي وتهيئة بيئة قانونية مرنة تدعم التجارة الإلكترونية، وهنا تتضح الحاجة إلى فهم كيفية عمل العقود الإلكترونية، ومعرفة التحديات التشريعية التي قد تعرقل دورها، ما يساعد على تقديم حلول قانونية تعزز من فعاليتها وتدعم الثقة في التعاملات الإلكترونية.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأكاديمية والعملية، والتي تتجسد في النقاط التالية:

١. توضيح مفهوم العقود الإلكترونية وأهميتها في تطوير التجارة:

يتناول البحث تعريف العقود الإلكترونية من منظور قانوني، وشرح طبيعتها وأهميتها في بيئة الأعمال الرقمية، مع الإشارة إلى كيفية مساهمتها في تحقيق السرعة والكفاءة في إبرام العقود.

٢. تحليل التحديات التشريعية التي تواجه العقود الإلكترونية في النظام السعودي:

يقدم البحث تحليلاً معمقاً لأبرز العقبات القانونية التي تعيق فعالية العقود الإلكترونية، مثل قضايا الإثبات، وحجية التوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات، ومكافحة الاحتيال.

٣. اقتراح حلول قانونية لتعزيز الثقة والشفافية في العقود الإلكترونية:

يهدف البحث إلى تقديم توصيات وحلول تشريعية مستمدة من أفضل الممارسات الدولية، لتعزيز كفاءة العقود الإلكترونية وضمان حماية حقوق المتعاقدين.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول التساؤل التالي:

إلى أي مدى تساهم العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية في المملكة العربية السعودية، وما أبرز التحديات التشريعية التي تعوق فعاليتها؟

تنبثق هذه الإشكالية من واقع التحولات الرقمية السريعة التي شهدتها المملكة، وما صاحبها من حاجة لتطوير الأطر القانونية التي تحكم العقود الإلكترونية، بما يحقق التوازن بين سرعة إبرام العقود وضمان حقوق الأطراف.

أسئلة البحث

للموصول إلى معالجة شاملة للإشكالية المطروحة، يطرح البحث الأسئلة التالية:

١. ما مفهوم العقد الإلكتروني وطبيعته القانونية؟

يهدف هذا السؤال إلى تحديد الإطار النظري للعقد الإلكتروني، وبيان كيفية تكييفه قانونيًا ضمن النظام السعودي، مع مقارنة ذلك بالتشريعات الدولية.

٢. كيف تؤثر العقود الإلكترونية على تحسين كفاءة المعاملات التجارية؟

يسعى هذا السؤال إلى تحليل الأثر الإيجابي للعقود الإلكترونية على سرعة ومرونة المعاملات التجارية، وتوضيح دورها في تقليل التكاليف، وتوسيع نطاق الأسواق، وتسهيل التواصل بين الأطراف المتعاقدة.

٣. ما هي التحديات التشريعية التي تواجه العقود الإلكترونية في السعودية؟

يركز هذا السؤال على استعراض وتحليل العقوبات القانونية التي تؤثر على فعالية العقود الإلكترونية، مثل صعوبة إثبات صحة العقد، والتحديات المتعلقة بحجية التوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات، والاختصاص القضائي.

٤. ما هي الحلول المقترحة لتعزيز فعالية العقود الإلكترونية في ظل النظام السعودي؟

يتناول هذا السؤال اقتراح حلول قانونية مستندة إلى تحليل مقارن للتشريعات الدولية، مع مراعاة خصوصية النظام القانوني السعودي، بما يحقق التوازن بين سرعة وكفاءة العقود الإلكترونية وضمان الحقوق القانونية للأطراف.

بهذه المنهجية، يسعى البحث إلى تقديم معالجة أكاديمية متكاملة لموضوع العقود الإلكترونية، بما يعزز الفهم القانوني العميق لدورها في تحسين كفاءة المعاملات التجارية، ويقترح حلولاً فعالة للتغلب على العقوبات التشريعية في النظام السعودي، بما يتماشى مع تطلعات رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو اقتصاد رقمي متطور.

فرضيات البحث:

تعتمد هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات التي تسعى إلى اختبار العلاقة بين العقود الإلكترونية وكفاءة المعاملات التجارية في المملكة العربية السعودية، وكذلك تحليل مدى ملاءمة الإطار التشريعي السعودي لهذا النوع من العقود. يمكن تلخيص الفرضيات الأساسية في ما يلي:

١. العقود الإلكترونية تسهم في تحسين سرعة وكفاءة المعاملات التجارية:

ترتكز هذه الفرضية على أن العقود الإلكترونية توفر مرونة وسرعة في إتمام العمليات التجارية، مقارنةً بالعقود التقليدية التي تستلزم وقتاً وجهداً أكبر. فبفضل التطور التكنولوجي، أصبح من الممكن إبرام العقود عبر المنصات الرقمية والتوقيع عليها إلكترونياً خلال دقائق، ما يعزز من كفاءة الأداء التجاري. وسيتم التحقق من هذه الفرضية بتحليل دور العقود الإلكترونية في تقليص الوقت، وخفض التكاليف التشغيلية، وتحسين الوصول إلى الأسواق العالمية.

٢. النظام التشريعي السعودي يواجه تحديات في مواكبة تطور العقود الإلكترونية:

تتطلب هذه الفرضية من واقع أن التشريعات السعودية، رغم تطورها الملحوظ في السنوات الأخيرة، قد لا تزال بحاجة إلى مزيد من التكيف مع المتغيرات التقنية المتسارعة التي تؤثر على العقود الإلكترونية. سيتم تحليل القوانين ذات الصلة، مثل نظام التجارة الإلكترونية الصادر في ٢٠١٩، وقانون التعاملات الإلكترونية، لتحديد مدى تغطيتها لمختلف جوانب التعاقد الإلكتروني، مثل التوقيع الإلكتروني، وحماية البيانات، وفض المنازعات، والتحقق من هوية الأطراف المتعاقدة.

٣. تطوير الإطار القانوني السعودي سيعزز موثوقية العقود الإلكترونية:

تستند هذه الفرضية إلى أن تحديث وتطوير القوانين بما يواكب المعايير الدولية سيسهم في تعزيز ثقة المتعاملين بالعقود الإلكترونية، مما سيؤدي إلى نمو قطاع التجارة الإلكترونية. سيتم في هذا الجزء تحليل نماذج من التشريعات المقارنة، مثل النظام الأوروبي للتوقيعات الإلكترونية، وقانون التجارة الإلكترونية الأمريكي، لاستخلاص الدروس المستفادة التي يمكن توظيفها في تطوير الإطار القانوني السعودي.

أهمية البحث:

أهمية أكاديمية

١. إضافة دراسة تحليلية حديثة:

يسعى البحث إلى سد فجوة معرفية من خلال تقديم دراسة تحليلية معمقة حول العقود الإلكترونية في ضوء التشريعات السعودية. فعلى الرغم من وجود دراسات سابقة تناولت الموضوع، إلا أن هذه الدراسة تتميز بتركيزها على التحديات التشريعية القائمة في ظل التطورات التقنية الحديثة، مما يمنحها بعداً أكاديمياً جديداً.

٢. ربط القانون بالتكنولوجيا:

يُعد موضوع العقود الإلكترونية أحد المحاور التي تعكس العلاقة المتنامية بين القانون والتكنولوجيا. لذا، يُعد البحث مساهمة أكاديمية مهمة تساعد الباحثين والطلاب في مجال القانون والتجارة الإلكترونية على فهم الجوانب التشريعية والتنظيمية لهذا النوع من العقود.

٣. تأصيل قانوني متعمق:

يعمل البحث على تحليل القوانين السعودية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والتعاملات الرقمية، مع مناقشة مدى كفاءتها في مواجهة التحديات المعاصرة. وهذا يشمل تناول نقاط القوة والضعف في النظام التشريعي الحالي، ما يثري المكتبة القانونية السعودية بدراسة أكاديمية جديدة.

أهمية عملية

١. تقديم حلول للتحديات التشريعية:

يركز البحث على استعراض أبرز التحديات التشريعية التي تواجه العقود الإلكترونية في المملكة، ويقدم مقترحات عملية مستندة إلى دراسات مقارنة وتجارب دولية ناجحة، بما يساهم في تطوير البيئة التشريعية السعودية.

٢. دعم صناع القرار:

يوفر البحث إطارًا تحليليًا واضحًا يمكن أن يستفيد منه صناع القرار والمشرعون عند مراجعة وتحديث القوانين المتعلقة بالتجارة الإلكترونية. كما يمكن أن يكون مرجعًا مهمًا للشركات التي تسعى لفهم كيفية الامتثال للإطار التشريعي الحالي.

٣. تعزيز ثقة المستثمرين والمتعاملين:

يُعد تحسين البيئة القانونية للعقود الإلكترونية عنصرًا حيويًا لجذب الاستثمارات وتعزيز ثقة التجار والمستهلكين في المعاملات الرقمية.

لذا، يمكن أن تساهم نتائج البحث في دعم الجهود الحكومية المبذولة لتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالتحول الرقمي.

منهج البحث:

لتحقيق أهداف البحث ومعالجة الإشكالية المطروحة، سيتم الاعتماد على :

١. المنهج التحليلي

يعتمد هذا المنهج على تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بالعقود الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، مثل:

- نظام التجارة الإلكترونية الصادر عام ٢٠١٩.
 - قانون التعاملات الإلكترونية السعودي الصادر عام ٢٠٠٧ والمعدل في ٢٠١٩.
 - نظام حماية البيانات الشخصية (PDPL) الصادر عام ٢٠٢١.
- يتم من خلال هذا المنهج تفكيك النصوص التشريعية وتحليلها لتحديد مدى استجابتها لمتطلبات العقود الإلكترونية الحديثة، وبيان أوجه القصور فيها إن وجدت، مع التركيز على مدى تغطيتها لموضوعات مثل:

- حجية التوقيع الإلكتروني.
- إثبات العقد الإلكتروني.
- حماية البيانات والمعلومات.
- التعامل مع النزاعات القانونية المتعلقة بالعقود الإلكترونية.

التعريفات:

١. العقود الإلكترونية:

هي اتفاقيات تُبرم عبر وسائط إلكترونية (كالإنترنت) بين طرفين أو أكثر لإتمام معاملة تجارية، بحيث يتم التعبير عن الإيجاب والقبول بشكل رقمي، دون الحاجة إلى وجود مادي للطرفين. وقد عرفها نظام التعاملات الإلكترونية السعودي بأنها "اتفاق يُبرم أو يُنفذ كلياً أو جزئياً عبر وسيلة إلكترونية".

٢. المعاملات التجارية الإلكترونية:

يقصد بها كافة الأنشطة والعمليات التي تُنجز عبر الوسائل الإلكترونية لتحقيق الربح التجاري، سواء بين الشركات (B2B)، أو بين الشركات والمستهلكين (B2C)، أو حتى بين الأفراد (C2C).

٣. التحديات التشريعية:

يشير المصطلح إلى مجموعة العقوبات القانونية التي تواجه العقود الإلكترونية، مثل إثبات صحة العقد، وحماية البيانات الشخصية، وتحديد المسؤولية القانونية للأطراف المتعاقدة.

الميزات:

العقود الإلكترونية تتميز بعدة خصائص تجعلها أكثر جاذبية في بيئة الأعمال الحديثة، أبرزها:

١. السرعة في إتمام الصفقات:

يمكن إبرام العقود في دقائق معدودة، ما يُسرّع عمليات البيع والشراء على نطاق عالمي.

٢. خفض التكاليف:

تقلل العقود الإلكترونية من التكاليف الإدارية المتعلقة بطباعة العقود الورقية، وتخزينها، وإرسالها.

٣. التواصل العالمي:

تتيح العقود الإلكترونية إمكانية إبرام الصفقات بين أطراف من دول مختلفة، ما يعزز من توسع النشاط التجاري.

٤. مرونة التعديل والتفاوض:

توفر المنصات الرقمية خيارات لتعديل البنود بسهولة، ما يختصر وقت المفاوضات.

٥. توثيق رقمي محكم:

يدعم التوقيع الإلكتروني والشهادات الرقمية موثوقية العقد، ويساعد في إثبات صحته قانونيًا.

الأهمية والضرورة:

١. الأهمية القانونية

- تُسهم العقود الإلكترونية في توفير إطار قانوني حديث يُواكب التحول الرقمي، مما يعزز ثقة المتعاملين، ويمنع النزاعات.
- يُعد تطوير التشريعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية ضرورة لضمان حقوق الأطراف المتعاقدة، خاصة في ظل تنوع العقود وتعدد أطرافها دوليًا.

٢. الأهمية الاقتصادية

- تُعد العقود الإلكترونية ركيزة أساسية لدعم نمو التجارة الإلكترونية، ما يسهم في رفع كفاءة الاقتصاد الوطني.
- تسهم في تشجيع رواد الأعمال والشركات الناشئة على دخول السوق بسهولة وبتكاليف أقل.

٣. الأهمية الاجتماعية

- تُساهم العقود الإلكترونية في توفير خدمات أسرع وأكثر مرونة للمستهلك، خاصة في القطاعات الحيوية، مثل الخدمات الصحية والتعليمية.
- تعزز الشمولية الاقتصادية بتمكين الأفراد والشركات الصغيرة من المشاركة في التجارة الإلكترونية.

مستجدات البحث الراهن:

يشهد موضوع العقود الإلكترونية تطورات متسارعة على المستوى القانوني والتقني، ومن أبرز المستجدات:

١. تعديل نظام التجارة الإلكترونية السعودي (٢٠١٩):

ركزت التعديلات على حماية المستهلك، وضمان الشفافية في التعاملات التجارية الإلكترونية.

٢. إصدار نظام حماية البيانات الشخصية (٢٠٢١):

وضع النظام ضوابط صارمة لحماية خصوصية البيانات، وهو ما يعد خطوة مهمة لتعزيز ثقة المتعاقدين في العقود الإلكترونية.

٣. التطور التقني في أنظمة التوقيع الإلكتروني:

ظهرت أنظمة حديثة مثل التوقيع البيومتري والتوقيع القائم على تقنيات "البلوك تشين"، ما يعزز من أمان وموثوقية العقود.

٤. الاتفاقيات الدولية الجديدة:

مثل "اتفاقية الأمم المتحدة بشأن استخدام الاتصالات الإلكترونية في العقود الدولية"، التي تسعى لتوحيد القواعد الدولية لتنظيم العقود الإلكترونية، ما يعزز من التبادل التجاري عبر الحدود.

خلاصة بيان الدراسة:

يتضح من خلال ما سبق أن العقود الإلكترونية أصبحت عنصراً حيوياً في تعزيز كفاءة المعاملات التجارية، لما تقدمه من سرعة ومرونة وتكاليف منخفضة. ورغم الجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية في تحديث التشريعات لمواكبة هذا التطور، إلا أن بعض التحديات التشريعية ما تزال قائمة، مثل قضايا الإثبات، وحماية البيانات، وتنظيم المسؤولية القانونية.

ويُعد تطوير الإطار التشريعي السعودي بما يتناسب مع المعايير الدولية، وضمان حماية حقوق جميع الأطراف، ضرورة لتحقيق بيئة تجارية إلكترونية آمنة وفعالة، تدعم رؤية المملكة ٢٠٣٠ نحو التحول الرقمي الشامل.

تسعى الدراسة إلى تقديم تحليل شامل لهذه التحديات، مع اقتراح حلول عملية مستمدة من التجارب الدولية الناجحة، لضمان تحقيق التكامل بين القانون والتكنولوجيا في مجال العقود الإلكترونية.

الدراسات السابقة:

١. التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة الإلكترونية المصدر: مجلة ابن خلدون للدراسات

والأبحاث المؤلفون: سعد ناصر العزام وأحمد محمد بشير

- تستعرض هذه الدراسة الصعوبات التي تواجه التجارة الإلكترونية، خاصة في ظل القوانين التقليدية التي لم تكن مصممة للتعامل مع العقود الإلكترونية. يناقش الباحثان مسائل انعقاد العقد الإلكتروني، وطرق التعبير عن الإرادة، وتحديد زمان ومكان إبرام العقد، وهي نقاط جوهرية في تحديد صحة العقد الإلكتروني وفاعليته القانونية.

٢. الأطر القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية -

دراسة تحليلية مقارنة المصدر: مجلة قطاع الشريعة والقانون ، المؤلف: أحمد علي هزاع الشمراني

- يقدم هذا البحث تحليلاً مقارناً لحماية المستهلك في العقود الإلكترونية بالمملكة، مع مقارنة بالنظام الأمريكي. يركز على أبرز التحديات التي تواجه العقود الإلكترونية، خصوصاً في ما يتعلق بحماية حقوق المستهلك، ويكشف عن ثغرات تشريعية تستوجب التطوير.

٣. التنظيم القانوني للعقد الإلكتروني في النظام السعودي والتشريعات المقارنة المصدر: موقع سماوي

المؤلف: عبدالخالق عواض المطيري

- يتناول المؤلف مفهوم العقد الإلكتروني وخصائصه، مشروعيته، وأركانه، إضافة إلى زمان ومكان انعقاده. يركز بشكل كبير على مسألة الإثبات، وخاصة التوقيع الإلكتروني، ويقدم مقارنة بين النظام السعودي وبعض التشريعات الأخرى.

ما يميز بحثنا الحالي عن الدراسات السابقة:

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة وعمق تحليلها، إلا أن بحثنا الحالي يقدم إضافة علمية متميزة تتمثل في:

- دمج الجانب التحليلي بالتطبيقي: بخلاف الدراسات السابقة التي ركزت على الوصف والتحليل النظري، يسعى بحثنا لتحليل العقود الإلكترونية في ضوء التشريعات السعودية مع تقديم حلول عملية لتعزيز كفاءة المعاملات التجارية.
- تناول التحديات التشريعية من منظور تحسين الكفاءة: يركز بحثنا على دراسة التحديات التشريعية ليس فقط من ناحية التعقيدات القانونية، ولكن أيضًا من زاوية تأثيرها على كفاءة التجارة الإلكترونية وفاعلية المعاملات.
- الربط بين التطور التشريعي السعودي ورؤية المملكة ٢٠٣٠: يضع بحثنا العقود الإلكترونية في إطار رؤية المملكة ٢٠٣٠، ويقدم رؤية استشرافية لكيفية تطوير التشريعات لدعم التحول الرقمي التجاري.

- اقتراح نموذج قانوني محدث: على عكس الدراسات السابقة التي ركزت على مقارنة النظام السعودي بالأنظمة الأخرى، يطرح بحثنا مقترحات تطويرية لتهيئة النظام السعودي للتعامل مع العقود الإلكترونية بشكل أكثر كفاءة وأماناً.
- بهذه الطريقة، يضيف بحثنا لبنة جديدة في بناء إطار تشريعي أكثر مرونة وديناميكية يواكب التطور السريع في مجال التجارة الإلكترونية.

حدود الدراسة:

١. الحدود الموضوعية:

تتناول هذه الدراسة دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية، مع التركيز على التحديات التشريعية التي تواجهها هذه العقود في النظام السعودي. وتشمل الدراسة:

- مفهوم العقود الإلكترونية وأهميتها في المعاملات التجارية.
- تأثير العقود الإلكترونية على كفاءة التجارة الإلكترونية.
- التحديات القانونية والتشريعية التي تواجه العقود الإلكترونية في السعودية
- مقارنة التشريعات السعودية بنظيراتها في الأنظمة القانونية الأخرى.
- الحلول والمقترحات لتطوير الإطار القانوني للعقود الإلكترونية في المملكة.

٢. الحدود البشرية:

تقتصر الدراسة على فئات محددة ذات علاقة مباشرة بموضوع البحث، وتشمل:

- المشرعين والقانونيين المختصين بالتشريعات التجارية والرقمية.

- القضاة والمحامين المتخصصين في النزاعات المتعلقة بالعقود الإلكترونية.
- رواد الأعمال وأصحاب المتاجر الإلكترونية الذين يطبقون العقود الإلكترونية في معاملاتهم التجارية.
- المستهلكين الذين يتعاملون مع العقود الإلكترونية في الشراء عبر الإنترنت.

٣. الحدود الزمانية:

يغطي البحث الفترة من صدور نظام التعاملات الإلكترونية السعودي عام ١٤٢٨هـ — (٢٠٠٧م) وحتى اللوائح التنظيمية الحديثة في عام ٢٠٢٣م، وذلك لتحليل التطورات القانونية التي طرأت على العقود الإلكترونية خلال هذه المدة.

٤. الحدود المكانية:

تركز الدراسة على الإطار القانوني في المملكة العربية السعودية، مع إجراء مقارنات مع بعض الأنظمة القانونية الأخرى عند الحاجة، مثل الأنظمة الأوروبية والأمريكية، للاستفادة من التجارب العالمية في تنظيم العقود الإلكترونية.

هيكل البحث:

التمهيد: ماهية العقود الإلكترونية

المبحث الأول: مفهوم العقد الإلكتروني وتطوره التاريخي

المطلب الأول: تعريف العقد الإلكتروني في الفقه القانوني.

المطلب الثاني: مراحل تطور العقود الإلكترونية.

المطلب الثالث: الفروق الجوهرية بين العقد الإلكتروني والعقد التقليدي.

المبحث الثاني: الطبيعة القانونية للعقد الإلكتروني

المطلب الأول: أركان العقد الإلكتروني في ضوء التشريعات السعودية.

المطلب الثاني: التكييف القانوني للعقد الإلكتروني.

المطلب الثالث: الحجية القانونية للعقد الإلكتروني.

الفصل الأول: دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية

المبحث الأول: أثر العقود الإلكترونية على سرعة وإنجاز المعاملات

المطلب الأول: تقليل الزمن والجهد في إبرام العقود.

المطلب الثاني: تسهيل المعاملات الدولية والتجارة العابرة للحدود.

المطلب الثالث: تخفيض التكاليف التشغيلية للشركات.

المبحث الثاني: تعزيز الشفافية والموثوقية في العقود الإلكترونية

المطلب الأول: دور التوقيع الإلكتروني في توثيق العقود.

المطلب الثاني: أثر العقود الإلكترونية في الحد من المنازعات.

المطلب الثالث: حماية المستهلك من التلاعب الإلكتروني.

الفصل الثاني: التحديات التشريعية للعقود الإلكترونية في النظام السعودي

المبحث الأول: العقوبات القانونية والتشريعية للعقود الإلكترونية

المطلب الأول: إشكالية إثبات العقود الإلكترونية.

المطلب الثاني: غياب نصوص صريحة لتنظيم بعض العقود الإلكترونية الخاصة.

المطلب الثالث: تضارب القوانين بين التجارة الإلكترونية والقوانين التقليدية.

المبحث الثاني: تطوير النظام السعودي لمواجهة التحديات التشريعية

المطلب الأول: دراسة لنظام التجارة الإلكترونية السعودي (٢٠١٩).

المطلب الثاني: دور قانون حماية البيانات الشخصية (٢٠٢١) في حماية العقود الإلكترونية.

المطلب الثالث: مقترحات لتطوير التشريعات وضمان كفاءة العقود الإلكترونية.

الخاتمة

ملخص النتائج:

التوصيات:

الإطار النظري

المبحث الأول: مفهوم العقود الإلكترونية وتطورها

شهدت التجارة العالمية تحولاً جذرياً مع بروز التعاملات الإلكترونية، ما أدى إلى ظهور العقود الإلكترونية

كبديل للعقود التقليدية. يُعرّف العقد الإلكتروني بأنه اتفاق يُبرم عبر وسيلة إلكترونية، يتلاقى فيه الإيجاب

والقبول من خلال شبكة الإنترنت أو أي وسيلة اتصال رقمية، دون الحاجة إلى اجتماع الأطراف في مجلس عقد مادي^١

وفقاً لـ نظام التعاملات الإلكترونية السعودي (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، يُعرف العقد الإلكتروني بأنه: "اتفاق يتم بوسيلة إلكترونية كلياً أو جزئياً، ويشمل أي تبادل للمعلومات الإلكترونية بغرض إنشاء التزامات قانونية أو تنفيذها"^٢

هذا التطور فرض على الدول تحديث أنظمتها التشريعية، وهو ما عملت عليه المملكة العربية السعودية عبر نظام التجارة الإلكترونية الصادر عام ٢٠١٩م، الذي نص على تنظيم التزامات كل طرف وضمن حماية حقوق المستهلك في إطار التعاملات الإلكترونية.

المبحث الثاني: خصائص العقود الإلكترونية

تمتاز العقود الإلكترونية بعدة خصائص تجعلها مختلفة عن العقود التقليدية، ومن أبرز هذه الخصائص:

١. اللامادية: يبرم العقد عبر وسيلة إلكترونية دون الحاجة إلى حضور مادي للأطراف^٣

^١ المطيري، عبد الخالق عواض (٢٠٢٠). التنظيم القانوني للعقد الإلكتروني في النظام السعودي والتشريعات المقارنة. دار الفكر، الرياض ص ٤٥

^٢ نظام التعاملات الإلكترونية السعودي (١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م)، هيئة الخبراء بمجلس الوزراء السعودي. (المادة ١ من النظام).

^٣ الشمراني، أحمد علي هزاع (٢٠٢٢). الأطر القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية مقارنة. مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد ٧، ص ٧٧

٢. السرعة والمرونة: يتم تبادل الإيجاب والقبول في وقت قصير، مما يُحسن من كفاءة المعاملات التجارية^٤

٣. الاعتماد على التوقيع الإلكتروني: يُعد التوقيع الإلكتروني عنصراً جوهرياً في إثبات صحة العقد، وهو ما نظمه نظام المعاملات الإلكترونية السعودي لضمان حجية هذا النوع من التوقيع^٥

٤. مجلس العقد الافتراضي: على خلاف العقود التقليدية التي تستلزم مجلساً حقيقياً، تعتمد العقود الإلكترونية على مجلس عقد "حكمي"، يتم عبر الشبكة الرقمية

المبحث الثالث: التحديات التشريعية للعقود الإلكترونية في النظام السعودي

رغم التطورات التشريعية في المملكة، لا تزال العقود الإلكترونية تواجه مجموعة من التحديات، أبرزها:

١. إثبات العقد الإلكتروني:

لا يزال النظام السعودي يواجه تحديات في إثبات العقود الإلكترونية مقارنة بالعقود الورقية التقليدية. يفرض نظام مكافحة الجرائم المعلوماتية السعودي (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م) عقوبات على التلاعب بالبيانات الإلكترونية، لكنه لم يضع تفاصيل دقيقة بشأن حجية المحررات الإلكترونية مقارنة بالمحررات التقليدية^٦

٢. حماية البيانات الشخصية:

^٤ العزام، سعد ناصر، وبشير، أحمد محمد (٢٠٢١). التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة

الإلكترونية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٣٤

^٥ المادة ١٤ من النظام

^٦ المادة ٥ من النظام

يتطلب العقد الإلكتروني تبادل معلومات شخصية، ما يستلزم وجود تشريعات صارمة لحمايتها من الاختراق أو الاستغلال. في هذا السياق، يظل النظام السعودي بحاجة إلى تطوير أطر أكثر صرامة لمواكبة التشريعات الدولية مثل اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) الأوروبية^٧

٣. تحديد زمان ومكان انعقاد العقد:

تُشكل مسألة تحديد زمان ومكان انعقاد العقد تحديًا قانونيًا في العقود الإلكترونية، خاصة مع اختلاف المناطق الزمنية وغياب المجلس المادي. نظام التجارة الإلكترونية السعودي حدد أن زمان انعقاد العقد هو لحظة وصول القبول الإلكتروني إلى الطرف الآخر، إلا أن تحديد مكان الانعقاد يظل محل نقاش قانوني واسع^٨

المبحث الرابع: دور العقود الإلكترونية في تحسين كفاءة المعاملات التجارية

تلعب العقود الإلكترونية دورًا محوريًا في تحسين كفاءة المعاملات التجارية على عدة مستويات:

١. تسريع عمليات التعاقد:

بفضل وسائل الاتصال الحديثة، تُبرم العقود في وقت قياسي مقارنة بالعقود الورقية التي تتطلب توقيعًا يدويًا وحضورًا شخصيًا^٩

^٧ الشمراني، أحمد علي هزاع (٢٠٢٢). الأطر القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية مقارنة. مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد ٧، ص ٨٣

^٨ المادة ١١ من النظام

^٩ العزام، سعد ناصر، وبشير، أحمد محمد (٢٠٢١). التحديات القانونية والعملية التي تواجه التجارة

الإلكترونية. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث، المجلد ٤، العدد ٢، ص ٤١

٢. خفض التكاليف التشغيلية:

تُقلل العقود الإلكترونية من تكاليف الورق، النقل، والتخزين، مما يساهم في رفع كفاءة التجارة^{١٠}

٣. توسيع نطاق الأسواق:

تسهل العقود الإلكترونية في إزالة الحواجز الجغرافية، ما يتيح للشركات السعودية الوصول إلى أسواق دولية بسهولة أكبر^{١١}

يتضح أن العقود الإلكترونية باتت عنصرًا أساسيًا في تحسين كفاءة المعاملات التجارية، إلا أن النظام التشريعي السعودي يواجه تحديات تتعلق بالإثبات، حماية البيانات، وتحديد زمان ومكان انعقاد العقد. ومع ذلك، فإن الجهود التشريعية، خاصة من خلال نظام المعاملات الإلكترونية ونظام التجارة الإلكترونية، تعكس توجهًا واضحًا نحو تطوير الإطار القانوني ليواكب التحولات الرقمية المتسارعة.

^{١٠} الشمراني، أحمد علي هزاع (٢٠٢٢). الأطر القانونية لحماية المستهلك في عقود التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية - دراسة تحليلية مقارنة. مجلة قطاع الشريعة والقانون، العدد ٧، ص ٨٥

^{١١} المطيري، عبد الخالق عواض (٢٠٢٠). التنظيم القانوني للعقد الإلكتروني في النظام السعودي والتشريعات المقارنة. دار الفكر، الرياض. ص ٦٦

المراجع:

- آدم وهيب الهداوي، شرح القانون المدني العقود المسماة في القانون المدني، المبيع الإيجار، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٩م.
- أسامة أبو الحسن مجاهد، خصوصية التعاقد عبر الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- جابر محجوب علي، ضمان المستهلك من أضرار المنتجات الصناعية المعيبة: دراسة مقارنة بين القانون الفرنسي والقانون المصري والكويتي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥م.
- حسام الدين الأهواني، النظرية العامة للالتزام (الجزء الأول)، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- حسن عبد الباسط الجمعي، عقود برامج الحاسب الآلي، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٨م.
- حمدي عبد الرحمن، الوسيط في النظرية العامة للالتزامات (الكتاب الأول)، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، ١٩٩٩م.
- سعيد سعد عبد السلام، الوجيز في العقود المدنية "مقولة وبيع"، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.
- سلامة فارس عرب، وسائل معالجة اختلال التوازن العقدي في قانون التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٩م.

- عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، دار إحياء التراث، بيروت، دون تاريخ.
- عبد الله بن محمد الجريوي، أحكام العقد الإلكتروني في الفقه الإسلامي والنظام السعودي، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ٢٠١٨م.
- عبد العزيز بن محمد القعيد، حجية العقود الإلكترونية في النظام السعودي، بحث منشور في مجلة الحقوق، جامعة الملك سعود، ٢٠٢٠م.
- عدنان السرحان ونوري خاطر، مصادر الحقوق الشخصية، دار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠م.
- محمد حسام لطفي، عقود خدمات المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٤م.
- مدحت محمد محمود عبد العال، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١م.
- ممدوح محمد خيرى هاشم، مشكلات البيع الإلكتروني عن طريق الإنترنت، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- إبراهيم، د. خالد ممدوح. إبرام العقد الإلكتروني: دراسة مقارنة. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
- أبو الليل، إبراهيم الدسوقي. الجوانب القانونية للتعاملات الإلكترونية. الطبعة الأولى، لجنة التأليف والتعريب والنشر - جامعة الكويت، ٢٠٠٣.
- أبو الهيجاء، إبراهيم. عقود التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- أبو الهيجاء، محمد إبراهيم. التعاقد بالبيع بواسطة الإنترنت. الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان: الدار العلمية الدولية، ومكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.

- أبو فارة، يوسف. استراتيجية التجارة الإلكترونية. جامعة الخليل، ٢٠٠٢.
- أبو ملح، موسى سلمان. شرح مشروع القانون المدني الفلسطيني: مصادر الالتزام - المصادر الإرادية وغير الإرادية. الطبعة الأولى، كلية الحقوق، جامعة الأزهر، فلسطين، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- أبو هيب، د. نجوى. التوقيع الإلكتروني: تعريفه ومدى حجته في الإثبات. القاهرة: دار النهضة العربية، بدون تاريخ نشر.
- الأهواني، د. حسام الدين كامل. النظرية العامة للالتزام: الجزء الأول - مصادر الالتزام. الطبعة الثانية، ١٩٩٥.
- بدر، أسامة أحمد. حماية المستهلك في التعاقد الإلكتروني (دراسة مقارنة). الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، ٢٠٠٥.
- برهم، نضال إسماعيل. أحكام عقود التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- الجمل، سمير حامد عبد العزيز. التعاقد عبر تقنيات الاتصال الحديثة (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى، القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٦.
- جمعي، د. حسن عبد الباسط. إثبات التصرفات القانونية التي يتم إبرامها عن طريق الإنترنت. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٠.
- الجنبهي، منير، وممدوح. تزوير التوقيع الإلكتروني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
- حجازي، د. عبد الفتاح بيومي. مقدمة في التجارة الإلكترونية العربية: الكتاب الأول، شرح قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية التونسي. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٣.

- حجازي، د. عبد الفتاح بيومي. مكافحة جرائم الكمبيوتر والإنترنت في القانون العربي النموذجي. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
- حجازي، د. عبد الفتاح بيومي. الحكومة الإلكترونية ونظامها القانوني. الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٤.
- حسين، خالد سيد. الإنترنت: الشبكة الدولية للمعلومات. بيروت، لبنان: دار الراتب الجامعية، ١٩٩٧.
- الحسيني، أسامة. لك ولأسرتك كل شيء عن الكمبيوتر والإنترنت. مصر، القاهرة: مكتبة ابن سينا للطباعة والنشر والتوزيع والتصدير، بدون سنة نشر.
- حماد، طارق عبد العال. التجارة الإلكترونية. الدار الجامعية، ٢٠٠٢/٢٠٠٣.
- حوته، د. عادل أبو هشيمة محمود. عقود خدمات المعلومات الإلكترونية في القانون الدولي الخاص. القاهرة: دار النهضة العربية، ٢٠٠٤.
- الرومي، محمد أمين. النظام القانوني للتحكيم الإلكتروني. الطبعة الأولى، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ٢٠٠٦.
- سلامة، د. أحمد. مذكرات في نظرية الالتزام: الكتاب الأول - مصادر الالتزام. دار النهضة العربية، مصر، ١٩٨٧.
- سلامة، صابر عبد العزيز. العقد الإلكتروني. الطبعة الأولى، بدون دار نشر، ٢٠٠٥.
- سلطان، د. أنور. مصادر الالتزام في القانون المدني الأردني: دراسة مقارنة بالفقه الإسلامي. الطبعة الأولى، عمان: الجامعة الأردنية، ١٩٩٧.

- السند، د. عبد الرحمن بن عبد الله. الأحكام الفقهية للتعاملات الإلكترونية. الطبعة الأولى، بيروت، الرياض، دمشق: دار الوراق، دار النيرين، ٢٠٠٤.
- الشريقات، محمود عبد الرحيم. التراضي في التعاقد عبر الإنترنت (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى، عمان: المكتبة الوطنية، ٢٠٠٥.
- صالح، نائل عبد الرحمن. حماية المستهلك في التشريع الأردني (دراسة تحليلية مقارنة). عمان: زهران للنشر والتوزيع، ١٩٩٩.
- الصمادي، عيسى لافي حسن. عقد نقل التكنولوجيا الإلكترونية عبر الإنترنت (دراسة مقارنة). الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- عبد الحميد، رائد. مدى حجية وسائل الاتصال الحديثة في قانون البينات. مجلة العدالة والقانون، رام الله.
- عبد الرحمن، تيشوري. الحوار المتمدن، العدد ١٣٧٧، ١٣/١١/٢٠٠٥.
- العبودي، د. عباس. التعاقد عن طريق وسائل الاتصال الفوري وحجيتها في الإثبات المدني (دراسة مقارنة). عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ١٩٩٧.
- العبودي، د. عباس. الحجية القانونية لوسائل التقدم العلمي في الإثبات المدني. الطبعة الأولى، عمان: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- عبيدان، د. لورنس محمد. إثبات المحرر الإلكتروني. الطبعة الأولى، الإصدار الأول، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- العلاق، د. بشير عباس. تطبيقات الإنترنت في التسويق. الطبعة الأولى، عمان، الأردن: دار المناهج، ٢٠٠٣.

- القيسي، عامر قاسم أحمد. الحماية القانونية للمستهلك: دراسة في القانون المدني والمقارن. الطبعة الأولى، عمان: الدار العلمية الدولية للثقافة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- نادر، جمال. أساسيات ومفاهيم التجارة الإلكترونية. الطبعة الأولى، عمان: دار الإسراء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٥.
- نورتون، بوب، وسميث، كاثيري. الجمعية البريطانية لإدارة الأعمال - سلسلة تعلم خلال أسبوع التجارة عبر الإنترنت. ترجمة مركز التعريب والبرمجة، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، ١٩٩٧.
- ياسين، م. محمد يوسف. البورصة. الطبعة الأولى، بيروت، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، ٢٠٠٤.

الأنظمة واللوائح:

- نظام التجارة الإلكترونية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٢٦) بتاريخ ١٤٤٠/١١/٠٧ هـ.
- نظام التعاملات الإلكترونية السعودي، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٨) بتاريخ ١٤٢٨/٠٣/٠٨ هـ.
- وزارة التجارة السعودية، الدليل الإرشادي للمتاجر الإلكترونية، ٢٠٢١ م.
- هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات، لائحة تنظيم نشاط التجارة الإلكترونية في المملكة العربية السعودية، ٢٠٢٠ م.

Mid–Ocean University

College of Management

Digital Law Major



**The Role of Electronic Contracts in Improving the
Efficiency of Commercial Transactions: An Analytical
Study of Legislative Challenges in the Saudi Legal
System**

Preparation:

Bashair awad almalki

243000849

Supervision:

Dr.

1446 – 2025